

## عبد العزيز القصاب حياته ودوره في السياسة العراقية 1965-1888

قحطان حميد كاظم - كلية التربية الأساسية  
نبيل خليل إبراهيم/كلية التربية  
المقدمة

بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة سنة 1921، برزت العديد من الشخصيات الإدارية والسياسية التي أدت دوراً مهماً في توطيد أسس الدولة الفتية طوال العهد الملكي، وكان من بين تلك الشخصيات الوطنية عبد العزيز القصاب الذي تقلد وظائف إدارية مختلفة أبرزها قائممقام ثم متصرف وتدرج حتى تقلد منصب الوزير لأكثر من مرة وفي وزارات عدة، فضلاً عن عضويته في مجلس النواب، ومن ثم رئاسته للمجلس في ظل ظروف شائكة ومعقدة مرت بها المملكة العراقية في بدايات تكوينها، ولأهمية هذه الشخصية ولإبراز دورها في تاريخ العراق المعاصر ولقلة من تناولها بشيء من الموضوعية والدراسة والتحليل، كل ذلك كان دافعاً لنا للبحث في هذا الموضوع.

قسم البحث على مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الأول حياة عبد العزيز القصاب ونشأته الأولى، ودرس المبحث الثاني بدايات تسنمه الوظائف الإدارية حتى سنة 1926، وركز المبحث الثالث على دور عبد العزيز القصاب السياسي في أربع وزارات بذل فيها جهوداً واضحةً في تنظيم الأمن وفرض النظام، وتطوير الزراعة ومشاريع الري، واختص المبحث الرابع في بيان دور القصاب النيابي خلال رئاسته لمجلس النواب في السنوات 1928-1929 و1946-1948 لاسيما بعض المواقف الوطنية في دفاعه عن استقلال العراق، والحفاظ على الوحدة الوطنية .

اعتمد البحث على عدد من المصادر والمراجع، يأتي في مقدمتها الوثائق العراقية غير المنشورة (وثائق البلاط الملكي) إذ استندنا عليها في تحديد مدد حكم القصاب للوزارات المتعددة وبعض نشاطاته فيها، كما حظيت الوثائق العراقية المنشورة، هي الأخرى، باهتمام الباحثين لاسيما محاضر مجلس النواب للسنوات من

1927-1948، إذ استفدنا منها في موضوعات غاية في الأهمية، شملت مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن بعض القضايا المهمة في سياسة العراق الخارجية آنذاك، كما كان للمقابلات الشخصية مع بعض الشخصيات المعاصرة للقصاب – التي كانت ترتبط به بعلاقات عائلية – أمثال السيد سالم اللوسى، مدير المركز الوطني لحفظ الوثائق ببغداد سابقاً، والسيدة لميس محمود صبحي الدفتري زوجة خيرى أمين العمرى، فقد أفادا الباحثان بمعلومات قيمة تخص بعض الجوانب الشخصية من حياة القصاب، وبعض من مواقفه الوطنية، خلال مدة عملة بالحكومة العراقية، يزداد على ذلك عدد من الكتب والمراجع، والصحف العراقية، تفصيلها في قائمة المصادر. والله ولي التوفيق .

### المبحث الأول

#### عبد العزيز القصاب.. حياته ونشأته الأولى

كانت ولادة عبد العزيز القصاب في بغداد سنة 1888م<sup>(1)</sup> في بيت عرف بالكرم والصلاح والتقوى سمي ببيت آل القصاب<sup>(2)</sup>، أما نسبه فهو عبد العزيز بن محمد بن عبد اللطيف بن محمد بن حسين بن علي بن ناصر بن الشيخ درع الجشعمي<sup>(3)</sup>، وجده الأخير من الأوائل الذين نزلوا قرية راوة – التابعة لمحافظة الانبار حالياً – وتزوج بامرأة من وجهائها، ونزح حفيده حسين القصاب من راوة إلى بغداد وسكن في محلة سوق حمادة في منطقة الكرخ وأخذ يعمل في تجارة الأغنام والخيل، وكان والد عبد العزيز (محمد عبد اللطيف) كأبيه تاجراً يشتغل بتجارة الأقمشة والأغنام والحبوب، وكان أخوه الكبير الحاج محمد رشيد إماماً وخطيباً في جامعي الشيخ صندل والشيخ معروف الكرخي ومن العارفين بالفقه، وأخوه الآخر الشيخ عباس حلمي من علماء بغداد المشهورين، وكان يعطي دروساً علميةً في مسجد المدني في بغداد الكرخ، أما أخوه الثالث فهو عبد الرحمن كان يشتغل في التجارة وكذلك عمل أخوه الرابع أمين والأخ الخامس هو عبد الفتاح كان مديراً للمدارس الرسمية في أواخر العهد العثماني.<sup>(4)</sup>

ويتضح لنا أن عائلة القصاب كانت عائلة مشهورة بالورع والتقوى، فضلاً عن خبرتها المترامية في التجارة والإدارة، مما جعلها تحظى باهتمام الأسرة الملكية في العراق، فكانت من بين الأسر التي اشتركت بإدارة الدولة العراقية المعاصرة في العهد الملكي .

عاش عبد العزيز القصاب في بداية حياته مع إخوته في بيت واحد، ولقي كل عناية واهتمام منهم حتى عين وزيراً للداخلية سنة 1926، إذ انتقل إلى دار عمه إبراهيم الملاصقة لدار عائلته، ومن ثم انتقل إلى دار أخرى في منطقة البتاوين، ثم إلى محلة كراة مريم في دار للإيجار إلى أن شيد داره الواقعة على نهر دجلة بجانب الكرخ سنة 1939.<sup>(5)</sup>

تزوج القصاب من امرأتين<sup>(6)</sup>، وكان له عدد من الأولاد هم عبد المجيد (وزير معارف في العهد الملكي)، ومحمد واحمد ولطيف وخالد (طبيب جراح ما زال على قيد الحياة وحالياً في الأردن مع زوجته وأطفاله)، وسعاد (كانت طبيبة جراحة سافرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينيات من القرن الماضي وتوفيت بالسرطان)<sup>(7)</sup>.

أما دراسته فقد بدأت عندما بلغ الخامسة من عمره فقد أدخله والده في أحد الكتاتيب لتعلم القراءة والكتابة، فحتم القرآن خلال ستة أشهر، وتوفي والده وهو في السابعة من عمره، وأدخلوه إخوته المدرسة الابتدائية بجانب الكرخ، فدرس فيها زهاء السنتين<sup>(8)</sup>، ومن ثم دخل المدرسة الرشدية في جانب الرصافة وبعد إكماله الدراسة فيها، دخل المدرسة الإعدادية، وبعدها سافر إلى استانبول سنة 1901م، وباشر لمدة سنة واحدة في كلية الطب إلا أنه تركها، واستمر في المدرسة الملكية الشاهانية (السلطانية)<sup>(9)</sup> عام 1902م، وتخرج منها في تموز 1905<sup>(10)</sup>.

### المبحث الثاني

#### نشاطه الإداري منذ بداية دخوله الحياة الوظيفية وحتى سنة 1926

بدأ القصاب حياته الوظيفية بشكل عملي في سنة 1905 عندما شغل وظيفة بسيطة في قلم ولاية بغداد ونتيجة لحسن سلوكه وكفاءته الوظيفية استمر بعمله هذا

حتى سنة 1907 اذ كافئه والي بغداد (حازم أبو بكر) فعينه قائممقاماً بـسامراء، وخلال هذه الوظيفة قام القصاب بحل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في القضاء كتجنب الصراع بين عشائر البوعيسى والبو عباس وتأسيس مشروع برق وبريد سامراء، ثم عين قائممقام السماوة في 9 شباط 1908، وبذل في هذا المنصب جهوداً كبيرة لاستتباب الأمن والنظام إذ كثرت جرائم السرقات والقتل الجنائي ومشكلات العشائر.<sup>(11)</sup>

وفي سنة 1910 انتقل إلى منصب قائممقام الجزيرة (قضاء الصويرة حالياً)، وتم في هذه المدة حل مشكلة الخلافات العشائرية بين قبيلتي البو سلطان والزبيد التي تأججت بسبب الخلافات حول عائدة بعض الأراضي الزراعية وتم تثبيت الحدود الفاصلة بين أراضي القبيلتين المذكورتين من قبل لجنة مختصة كان القصاب عضواً فاعلاً فيها، وحلت المشكلة بدون اللجوء إلى القوة كما تم تأسيس دائرة للبرق والبريد ومد خط التلغراف إلى بغداد فضلاً عن قيامه بالتحقيق في الشكاوى التي قدمت من بعض الأهالي ضد قائد الجندرية والشرطة في العزيزية (أحد أقضية محافظة واسط حالياً) وطلب من إدارة لواء بغداد تتحية قائدا الشرطة والجندرية لثبوت تقصيرهما يزداد على ذلك تشجيع الأهالي لبناء الدور السكنية في مركز القضاء وحسم الخلافات الكثيرة على حدود الأراضي والمقاطعات وتشجيع الفلاحين والمزارعين لزراعة النخيل والأشجار الأخرى في الأراضي التي يزرعونها ويسكنون فيها، بعدها عين ثانية قائممقاماً للسماوة بعد أن اثبت نجاحه في المرة الأولى لاسيما في حسن الإدارة وضبط الأمن فيها<sup>(12)</sup>، ووصلها في 7 أيار 1914 في عهد والي بغداد جاويد باشا<sup>(13)</sup>، وفي 15 كانون الأول 1914 توفيت زوجته الثانية (صبيحة عبد الكريم الجلي) وولديها محمد وأحمد بعد مرض ألم بهم، وتأخر وصول الطبيب من بغداد<sup>(14)</sup>.

وهذا يؤكد لنا استمرار سوء الأوضاع الصحية في العراق أواخر العهد العثماني<sup>(15)</sup>، على الرغم من محاولات الإصلاح في الدولة العثمانية بعد صعود

جماعة الاتحاد والترقي للحكم ولم تسلم من الأمراض الفتاكة حتى أُسر كبار موظفي الإدارة العثمانية الأكفاء ومنهم عبد العزيز القصاب.

بذل القصاب جهوداً كبيرةً لمواجهة القوات البريطانية التي احتلت البصرة في تشرين الثاني 1914، من خلال تجميع الأهالي والمجاهدين من أهالي المناطق التابعة لسلطته الإدارية فضلاً عن تقديم المساعدة الممكنة للمجاهدين والمتطوعين لقتال القوات البريطانية في البصرة والذين قدموا من مختلف مناطق العراق من عرب وكرد وغيرهم فكان القصاب يشرف بنفسه على تجهيز المجاهدين بالمواد الغذائية وتوفير السكن اللازم لهم خلال مرورهم بمنطقة عمله متجهين نحو جبهات القتال، كما عمل على تنظيم القوات العسكرية وشكل سرية من المجاهدين من أهالي السماوة الغربية وسفرهم إلى المنتفق (محافظة ذي قار حالياً) بقيادة بربوتي السلطان احد رؤسائهم، وبعد أن رجعت السرية سالمة هوست أهل السماوة ((ثلث الجنة الهادينا وثلث الكاكا احمد وأصحابه ورؤساء الأكراد والثلث الآخر للسادة وشوية شوية البربوتي))، ويقصد ((بالهادينا)) السيد هادي مقوטר<sup>(16)</sup>. وهذا يدل بشكل واضح على وحدة العراقيين وإخوتهم وتمسكهم بوطنهم الكبير العراق في اعقد الظروف . استمر القصاب بتقديم التسهيلات الممكنة لجموع المجاهدين المارين عبر السماوة حتى انسحابه منها أواخر سنة 1916<sup>(17)</sup>.

إن موقف القصاب إزاء الاحتلال البريطاني للبصرة لم يأت من فراغ، وإنما جاء بفعل تربيته الوطنية والدينية، فكان إدارياً كفواً حريصاً على إنجاز مهامه بأحسن صور، منذ بدايات توليه المسؤولية الإدارية في أواخر العهد العثماني وخلال مدة الاحتلال البريطاني 1914-1918، وتلك المزايأ أكدها للباحثان السيد سالم الالوسي بعد أكثر من 35 سنة على وفاة القصاب<sup>(18)</sup>.

استمر القصاب بتولي الوظائف الإدارية المختلفة، فعين قائممقام الهندية في 15 كانون الأول سنة 1916، وفي 7 تموز 1917 عين قائممقام قضاء عانة وخلال هذه المدة لم يستطع أن يقوم بأعمال كبيرة بسبب استمرار تقدم القوات البريطانية وسيطرتها على المناطق العراقية الواحدة بعد الأخرى<sup>(19)</sup>، ثم عين رئيساً لبلدية

الكرخ من قبل الاحتلال البريطاني سنة 1920، وقائم مقام الكوت في 19 كانون الثاني 1921، ثم متصرفية الموصل في تشرين الأول 1921<sup>(20)</sup>، إلا أنه اعتذر عن قبول هذا المنصب فعين متصرفاً للواء الكوت في 10 كانون الثاني 1922، ثم كربلاء في 16 شباط 1922، والمنتفق في 10 كانون الثاني 1923<sup>(21)</sup>، بعدها عين مديراً عاماً للإدارة الداخلية في وزارة الداخلية في حزيران 1923 فمتصرفاً للواء الموصل في 3 كانون الأول 1923<sup>(22)</sup>، وقد أدى دوراً متميزاً في إنجاز انتخابات المجلس التأسيسي فيما يخص لواء الموصل<sup>(23)</sup>.

ولما أثيرت مشكلة الموصل بين العراق وتركيا سنة 1925<sup>(24)</sup>، قام القصاب بدور مهم وإيجابي في تسهيل عمل لجنة عصابة الأمم، التي وصلت الموصل في 27 كانون الثاني 1925، وقامت بجولة لتقصي الحقائق، فعمل القصاب على تجميع الجماهير التي هتفت بحياة العراق وعروبة الموصل وعراقيتها، وأخبرنا السيد سالم الالوسي بأن ((عبد العزيز القصاب قد بذل جهوداً مضمّنة في سبيل تحقيق أهداف الشعب في الحفاظ على الموصل، فشارك في التجمعات والتظاهرات وكان له دورٌ فاعلٌ فيها، ومن المشجعين لنشاط الحركة الوطنية والأحزاب التي تألفت في الموصل للدفاع عن عروبة الموصل وعراقيتها))<sup>(25)</sup>. وهذا يؤكد الموقف الوطني للقصاب في قضية مصيرية مثل الموصل<sup>(26)</sup>، على الرغم من، أنه كان بعيداً عن الأحزاب والحركات السياسية التي تأسست في بداية الحكم الملكي، والتي غالباً ما كانت تسيرها المصالح الذاتية لقادة تلك الأحزاب، فضلاً عن ذلك فهذا الأمر يؤكد بإمكانية خدمة البلاد والقضايا الوطنية من دون الانتماء إلى حركة أو حزب معين لأن الأخير قد يؤدي عادة إلى التنافس، ومن ثمّ إلى الصراع فالصدام المسلح في كثير من الأحيان، وتكون نتائجه سلبية على البلاد<sup>(27)</sup>.

ومن المهام التي كلف فيها القصاب مطلع سنة 1925 والأشهر اللاحقة هي كيفية معالجة مشكلة نزوح وتدفق النازحين والمهاجرين من الأكراد والمسيحيين إلى الموصل، جراء ظلم واضطهاد الأتراك لهم، وعلى الرغم من أن العراق حينذاك، كان يشكو من أزمة مالية، فأن استمرار تدفق المهاجرين اضطر الحكومة

العراقية في 2 أيلول 1925، إلى إدخال اعتماد مالي في الميزانية قدره (25) ألف روبية<sup>(28)</sup>، لتأمين وسائل العيش للمهاجرين، وفي 6 تشرين الثاني 1925 خصصت الحكومة العراقية (60) ألف روبية، وضعتها تحت تصرف عبد العزيز القصاب، الذي سعى بدوره جاهداً لتأمين السكن اللائق لأولئك المهاجرين من خلال التنسيق مع الحكومة المركزية في بغداد<sup>(29)</sup>.

وهكذا كانت شخصية القصاب، من الشخصيات الفعالة والمؤثرة في المجتمع والدولة العراقية الحديثة، فمنذ بدايات دخوله الحياة الوظيفية بدأت علامات القوة، والمقدرة الإدارية تتضح في شخصيته، وبدأت معالجاته للمشكلات الداخلية بشيء من الموضوعية والحكمة، متأثراً بآرائه العائلي الملتزم بالمبادئ والقيم العربية والإسلامية، التي نشأ عليها في بداية حياته.

### المبحث الثالث

**عبد العزيز القصاب ودوره السياسي 19 حزيران 1926-14 أيلول 1946**

**أولاً: عبد العزيز القصاب وزيراً للداخلية**

دخل القصاب المعتزك السياسي، بشكل فعلي عندما عين لأول مرة وزيراً للداخلية، في 19 حزيران 1926، بعد أن كان يشغل منصب قائم مقام الموصل<sup>(30)</sup>، واستمر بإشغال هذا المنصب حتى استقالة الوزارة في الأول من تشرين الثاني 1926<sup>(31)</sup>، ومما عجل باستقالة هذه الوزارة هو انتخاب رشيد عالي الكيلاني لرئاسة مجلس النواب، الإجراء الذي عارضه رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون الذي كان ينوي ترشيح حكمت سليمان بدلاً عنه<sup>(32)</sup>.

اهتم القصاب بصفته وزيراً للداخلية خلال السنة 1926، بتطوير عمل الوحدات الإدارية في الألوية العراقية (الأقضية والنواحي)، وبما يسهل على المواطنين مراجعة تلك الدوائر لإنجاز معاملاتهم، لذلك ولأسباب إدارية تم استحداث أقضية ونواحي جديدة مثل أقضية رانية ومركز الموصل والفلوجة والمحمودية وكيل، فضلاً عن تحديد الحدود الإدارية لبعض النواحي والأقضية وبما ينظم عملها

الإداري والوظيفي ويمنع حالات التداخل في المسؤوليات<sup>(33)</sup>. ولم نجد غير الأسباب الإدارية، تقف وراء تلك التبديلات الإدارية، يزداد على ذلك كونها تصب في خدمة البلاد وتهدف إلى تفعيل الجهاز الإداري للدولة العراقية في بدايات تكوينها .

كما حظي اقتراح القصاب في 3 تشرين الأول 1926 بجعل عدد المتصرفين الذين هم من الدرجة الوظيفية الأولى (6) وعدد القائممقامين الذين هم من الدرجة الأولى (15) قائممقام بموافقة مجلس الوزراء<sup>(34)</sup>. ويبدو أن هدف القصاب اتجه نحو تطوير الكادر الإداري والوظيفي للإدارات المحلية لاسيما في الأولوية والاقضية ذات الحجم السكاني الكبير والمساحة الجغرافية الواسعة والأهمية الاقتصادية، لما له من دور في دفع الموظفين الإداريين لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

حينما تشكلت وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة في 14 كانون الثاني 1928، أعيد تعيين القصاب وزيراً للداخلية<sup>(35)</sup>، وكانت أهم الأعمال والواجبات التي عملت وزارة الداخلية إلى تحقيقها في حقل الشؤون الداخلية كالآتي:

1. استتباب الأمن، وصيانة النظام من كل ما يعكر صفوهما .
2. احترام الحريات الشخصية، بما فيها حرية العبادات، والصحافة والنشر .
3. الاستناد إلى القانون، والرجوع إليه في الأعمال الإدارية.
4. الإسراع بإصدار قانون الموظفين، لتأمين الحماية لحقوقهم التي يجب أن تكفل بموجب قانون .

كما أن القصاب خلال هذه الوزارة، كان يصاحب الملك فيصل الأول في زيارته وجولاته إلى العديد من المدن العراقية، للوقوف على احتياجات المواطنين لاسيما المتعلقة منها بعمل وزارة الداخلية، فرافق الملك عند زيارته مدن كربلاء، النجف الأشرف، الديوانية، سدة الدغارة والحلة<sup>(36)</sup> . وهذا الأمر يمكن تفسيره بأنه يتفق مع سياسة الملك فيصل الأول بالتقرب من فئات المجتمع العراقي لتحسس مشكلاتهم ومعاناتهم واحتياجاتهم عن قرب وبعيداً عن الوسائل الروتينية في متابعة هكذا مسائل، وهذه من الحسنات التي تحسب للقصاب خلال مدة حكم هذه الوزارة .



وساهم القصاب خلال عهد الوزارة السعدونية الثالثة أيضاً وبمشاركة وزير الدفاع والمعارف في المفاوضات التي عقدتها الحكومة العراقية مع المعتمد السياسي البريطاني في بغداد السير هنري دوبس (H.Dobes)<sup>(37)</sup>، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقة بالمعاهدة العراقية البريطانية لسنة 1927 التي سبق وأن عقدت لتعديل معاهدة سنة 1926 المعدلة هي الأخرى لمعاهدة سنة 1922<sup>(38)</sup>.

كذلك بذل القصاب بصفته وزيراً للداخلية في السنة 1928 جهوداً كبيرة من أجل استقرار العشائر العراقية لاسيما السيارين (الرحل) منهم، فضلاً عن جهوده في القضاء على الدعايات المضرة التي قد تؤدي إلى الإخلال بالوحدة الوطنية أو بث الفرقة والشقاق بين أبناء الوطن الواحد<sup>(39)</sup>.

وبعد أن انتخب القصاب رئيساً للمجلس النيابي في 19 أيار 1928، تولى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون منصب وزارة الداخلية وكالة بينما تفرغ القصاب للعمل النيابي<sup>(40)</sup>.

نتيجة لعدم التوصل لتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية، بين العراق وبريطانيا، استقالت الوزارة السعدونية الثالثة في 20 كانون الثاني 1929، وبقيت البلاد بدون وزارة مسئولة تدير شؤونها مدة تربو على ثلاثة أشهر، إلى أن الفت وزارة توفيق السويدي في 28 نيسان 1929<sup>(41)</sup>، وأعيد تعيين القصاب وزيراً للداخلية في هذه الوزارة، وفي اليوم التالي 29 نيسان انتخب عبد المحسن السعدون رئيساً لمجلس النواب<sup>(42)</sup>.

واقترح القصاب، بموجب كتاب وزارته ذي العدد 7807 في 29 أيار 1929 مشروع استبدال الجيش العراقي المرابط في الصحراء الجنوبية، بقوة من الشرطة، وتحميل أعباء الإدارة في المنطقة المذكورة على عاتق وزارة الداخلية، وقدم القصاب إلى مجلس الوزراء مذكرة عن تخمينات المبالغ التي تحتاج إليها وزارته إلى صرفها للقيام بالمهمة المذكورة، وقد وافق مجلس الوزراء على طلبه، وان تكون التخمينات كالآتي:

1. القسم الإداري ويشمل الخدمات السرية، ومخصصات تشييد أبنية، ومشاريع زراعية ومصروفات نقل ومصروفات أخرى متفرقة، ومجموعها 130.000 روبية.

2. تخمينات قسم الشرطة، وبلغت نحو 620024 روبية وتشمل رواتب الشرطة والكتابة والخدم والمخصصات والخدمات ومصروفات (6) شعب من السيارات المسلحة<sup>(43)</sup>. وهذا بدوره سيعالج مشكلات التهريب، واعتداءات العشائر الحدودية لاسيما من القبائل النجدية على القبائل العراقية القريبة من الحدود، لذلك اهتمت وزارة الداخلية في تخصيص المبالغ المذكورة، تحت الفصل 47 (نفقات الأمن في الحدود الجنوبية)<sup>(44)</sup>.

ومن الأمور التي نالت اهتمام القصاب في وزارته الجديدة هو موضوع الملاحه في شط العرب، فقد قدم مقترحاً إلى مجلس الوزراء في 21 تموز 1929، لتأليف لجنة من إدارة لواء البصرة من أجل تنظيم الأعمال الإدارية في ميناء البصرة وجعلها أكثر مشابهة بدوائر الحكومة الأخرى<sup>(45)</sup>، وإخضاعه إلى المراقبة المالية الشديدة نفسها الخاضعة لها تلك الدوائر لتمكين الحكومة المركزية والإدارة المحلية في البصرة، من الاستفادة من وجود الميناء، إذ يشير مقترح القصاب في مجلس النواب إلى عدم استفادة العراق اقتصادياً من كون البصرة ميناءً بل العكس أصبحت تلك الميزة ضرراً للبلاد بدلاً من أن تكون نافعة له على حد قول القصاب<sup>(46)</sup>.

وأشرف القصاب على إعداد لائحة نظام وزارة الداخلية لسنة 1929 الذي اقر في عهد خلفه ناجي السويدي<sup>(47)</sup>، وقد بين النظام مؤسسات ودوائر وزارة الداخلية وحدد مهامها وواجباتها، التي كانت واسعة ومتشعبة، وتألفت من الوزير والمستشار وهيأة التفقيش الإداري والمكتب الخاص ومكتب المطبوعات ومديرية الداخلية العامة ومديرية قضايا العشائر ومديرية أمور البلديات ومديرية الشرطة العامة ومديرية الصحة العامة ومديرية السجون ومديرية النفوس العامة<sup>(48)</sup>.

وبينت المادة الرابعة من النظام المذكور أن كل دائرة أو مديرية تتكون من عدد من الشعب تكون مسؤولة أمام المدير العام مباشرة وجميعهم مسؤولون أمام الوزير بحسب أحكام القوانين والأنظمة، وحدد النظام مهام وواجبات كل مديرية بأقسامها المختلفة<sup>(49)</sup>. وهكذا هدفت وزارة الداخلية ووزيرها القصاب من إصدار هكذا

نظام، إلى تنظيم عمل الوزارة الواسع والمتشعب، والذي له مساس بحياة المواطنين اليومية، وفي مختلف المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية، مما اكسب الوزارة مكانة رفيعة بين الوزارت العراقية الأخرى، فكانت وزارة الداخلية من الوزارات الرئيسية والأم الولود للعديد من الوزارات في السنوات اللاحقة، لذلك كان منصب وزير الداخلية من المناصب المهمة والحساسة، التي لا تقلد إلا إلى الشخصيات التي تربطها علاقات متينة مع رئاسة الحكومة أو للشخصيات الإدارية أو السياسية القديرة، ويظهر أن القصاب كان من بين تلك الشخصيات .

كما واجه القصاب في عهد وزارة توفيق السويدي مشكلة هجمات عشائر نجد على الحدود لاسيما هجمات الوهابيين على عشائر العراق الحدودية، مما أساء إلى العلاقات الأخوية بين المملكتين العراقية ومملكة نجد والحجاز<sup>(50)</sup>، وتطلب الأمر تدخل الملك فيصل والجانب البريطاني لحل تلك المشكلة<sup>(51)</sup>.

### ثانياً: دوره في وزارة الري والزراعة (19 أيلول -18 تشرين الثاني 1929)

وفي 19 أيلول 1929 شكل عبد المحسن السعدون وزارته الرابعة<sup>(52)</sup>، الذي بدوره انتخب عبد العزيز القصاب وزيراً للري والزراعة<sup>(53)</sup>.

كان من بين الأعمال المهمة التي اضطلعت بها وزارة الري والزراعة، هي الاهتمام بتوفير المحاصيل الزراعية المهمة، وزيادة الإنتاج وتوسيع حقول التجارب في المناطق الزراعية الهامة، فضلاً عن إلغاء عدد من الدوائر الزراعية، غير الضرورية، مثل دائرة زراعة الرستمية<sup>(54)</sup>. ويقول الحسني بأن إلغاء دائرة زراعة الرستمية كان علته أن ((التجارب والنفقات التي صرفت لم تأت بالثمرات والنتائج المرجوة منها، فأصبحت هذه الدائرة بكثرة موظفيها الأجانب، وطرز الإدارة فيها، عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة فكان من المفيد بل الضروري إلغاؤها، واستبدالها بدائرة مختصة تقوم بالتجارب المطلوبة، وترتبط هذه الدائرة بمدرسة الري (والزراعة))<sup>(55)</sup>.

ويبدو أن إجراء القصاب بإلغاء الدوائر غير المهمة، جاء أيضاً بسبب انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية، وضرورة تقليص الإنفاق الحكومي لمواجهة

مؤثرات هذه الأزمة على الاقتصاد العراقي<sup>(56)</sup>.  
اهتم القصاب بصفته وزيراً للري والزراعة بمعالجة آفة الجراد، التي أخذت تفتك بالمحاصيل الزراعية خلال تلك الفترة، وأوعز القصاب إلى وزارته بإسناد أعمال مكافحة الجراد، إلى شخص ذو خبرة كافية، تؤهله القيام بمثل هذه الوظيفة، وغالباً ما كان يدير هذه الدائرة، أحد الضباط أو الموظفين البريطانيين العاملين في العراق، وخلال تولي القصاب لمهام الوزارة تم تجديد عقد المستر روك (Rook) ضابط مكافحة الجراد، وكان يتوجب على الشخص الذي يشغل هذا المنصب أن يدخل دورات عديدة، ومشاركة مع تركيا وإيران وسوريا<sup>(57)</sup>. ويبدو إن سبب جعل مثل هذه الدورات بشكل منسق مع دول الجوار الجغرافي، وبالأخص التي تمتلك حدود واسعة مع العراق مثل إيران وتركيا وسوريا ونجد والحجاز، يعود إلى اتخاذ إجراءات مشابهة في تلك الدول، لمنع قدوم الحشرات الضارة ومنها الجراد إلى العراق .

وكان رأي القصاب بعدم ((إيداع دائرة أعمال مكافحة الجراد إلى شخص جديد ليست له خبرة كافية تؤهله للقيام بعمل هذه الوظيفة المهمة..، ونرجح بقاء المستر روك لسنة واحدة إذ أن ذلك أقل ضرراً بأمور الدولة من إطلاق سراحه وتعيين شخص جديد محله ليس له التدريب الكافي على أعمال المكافحة..))<sup>(58)</sup>، فضلاً عن ذلك فإن وزارة الري والزراعة ((سوف تقوم بتدريب موظف خلال كل هذه المدة يحل محل الموما إليه من الدائرة نفسها. وأن يكون عقد المستر روك لمدة سنة وبالدرجة الخامسة و براتب قدره (1050) روبية شهرياً))<sup>(59)</sup>.

من الجوانب الأخرى التي حظيت باهتمام القصاب كوزير للري والزراعة، هو العناية بالمحاصيل الزراعية لاسيما الإستراتيجية منها، ومن بين تلك المحاصيل هو محصول التبغ، فقد أوفدت وزارة الزراعة وبتوجيه من القصاب في شهر آب سنة 1929، المدير العام للزراعة إلى المنطقة الشمالية من البلاد، واللقاء مع بعض كبار تجار التبغ وأصحاب مصانع السكائر، بغية دراسة مشروع إصلاح التبغ العراقي، وتقديم تقرير مفصل عنه، فوصل الوفد الزراعي إلى أربيل وقضاء

كويسنجق، لأجل الكشف على المناطق الملائمة لزراعة التبغ والتي يمكن تطبيق الوسائل العلمية الحديثة فيها، لتحسين زراعته، ودراسة ماهية الأعمال التي يجب القيام بها لإصلاح هذا النوع من التبغ<sup>(60)</sup>.

وقد ارتأى المدير العام للزراعة أنه من الصالح العام القيام ببعض الأعمال التمهيدية ((فورا)) مستفيداً من موسم اقتطاف التبغ لإقناع الزراع عملياً في الأخذ بالأسس التي يعد إتباعها ضرورياً في المستقبل، ((وقد است حضر (8) من العمال الخبيرين بأصول زراعة التبغ، ووزعهم على الأراضي التي وافق أصحابها على إتباع الطرق الصحيحة لهذه الزراعة فيها بما في ذلك قطف الأوراق ومعالجتها وإجراء تلك العمليات في محصولهم بمعرفة هؤلاء العمال المتخصصين الذين است حضرهم المدير العام للزراعة لغرض الإرشاد ..))، وأمر القصاب من خلال مدير الزراعة بتكليف مأمور زراعة لواء كركوك، الذي له الإلمام بزراعة التبغ بالإشراف على هؤلاء العمال<sup>(61)</sup>.

وطلب القصاب، من وزارة المالية العراقية الموافقة على استخدام المستر ج. بمجيان، من الجنسية التركية، بوظيفة أخصائي لقسم التبغ وراتب (600) روبية شهرياً على أن لا يمنح له أي مخصصات أخرى، ما عدا مخصصات السفر والنقل داخل العراق، وعلى أن يمنح عقداً لثلاث سنوات اعتباراً من مباشرته بالوظيفة<sup>(62)</sup>. وأوصى بزيادة مخصصات ورواتب العاملين في شركات التبغ، لدعم الإنتاج وتحسينه، مع تخصيص حقول عديدة لحساب الحكومة، على أن توزع في السليمانية واربيل، وأن تكون المباشرة بتنفيذ المشروع، في كانون الثاني سنة 1930<sup>(63)</sup>.

## ثالثاً: نشاطه السياسي والإداري حتى سنة 1946

بعد حادثة انتحار عبد المحسن السعدون، في 13 تشرين الثاني 1929،<sup>(64)</sup> عهد بتأليف الوزارة إلى ناجي السويدي، فكان نصيب القصاب وزارة العدلية والفت هذه الوزارة في 18 تشرين الثاني 1929<sup>(65)</sup>.

لم تعمر هذه الوزارة طويلاً، فقد قدمت استقالتها في 9 آذار 1930<sup>(66)</sup>، وقبلت استقالتها في 11 آذار من السنة نفسها<sup>(67)</sup>، ومن أهم أسباب الاستقالة كما رواها عبد الرزاق الحسني هو اصطدامها بالمعتمد البريطاني في بغداد السير فرنسيس هنري همفريز ( F.H.Humphrys )<sup>(68)</sup>، نتيجة جهودها لتقليل عدد الموظفين البريطانيين، وتقليص سلطات من تبقى منهم إلى أدنى حد<sup>(69)</sup>. وأشارت مناقشات مجلس النواب العراقي لسنة 1929 إلى سبب آخر لا يقل أهمية عن السبب السابق وهو تأثر العراق بالأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت تأثيراتها بالمنطقة عامة والعراق خاصة لاسيما وأن العراق كان من ضمن الممتلكات البريطانية المرتبطة بالجنية الإسترليني<sup>(70)</sup>.

بعد ذلك عين عبد العزيز القصاب، رئيساً لدائرة التفتيش الإداري بدلاً من السير كنهان كورنواليس (K.Cornwales)<sup>(71)</sup>، وبقي يشغل هذا المنصب مدة سنة وثلاثة شهور، قام خلالها بتفتيش إدارة لواء أربيل، ليكون مثلاً لأصول التفتيش الإداري، ونظم القصاب تعليمات تتعلق بأصول التفتيش من بدايته إلى نهايته<sup>(72)</sup>.

وفي وزارة جميل المدفعي الثالثة التي تشكلت في 4 آذار 1935 واستمرت حتى 15 آذار من السنة نفسها<sup>(73)</sup>، أعيد استيزار القصاب كوزير للداخلية في وزارة استقالت بعد 11 يوم فقط<sup>(74)</sup>. لذلك لم نجد ما يشير إلى تمكن القصاب من القيام بأي أعمال مميزة أو من شأنها تغيير الأوضاع السائدة في وزارته واكتفى بالأعمال الاعتيادية والروتينية لتمشية أمور الوزارة فحسب.

وفي 18 كانون الأول 1937 عين القصاب مراقباً عاماً لمديرية الحسابات العمومية للدولة، خلفاً لتوفيق السويدي، واستمر في إشغال هذا المنصب حتى 14 أيلول 1946<sup>(75)</sup>. وكان هذا المنصب هو آخر المناصب الإدارية التي تقلدها

القصاب، وعمل خلال وظيفته هذه على تنظيم حسابات الحكومة العراقية ويقلل الأخطاء الموجودة في تلك الحسابات فكان بذلك مثالا يقتدى به في الكفاءة الإدارية، وتحمل عناء العمل بمناطق بعيدة عن الأهل والأقارب، وكان يساعده على ذلك طموحه العالي وفطنته وإخلاصه لقضية العراق فكان رجلاً حاذقاً، محباً لوطنه وسياسياً وإدارياً ناجحاً وقد قال المطبعي عنه ما نصه ((كان طموحاً بالمنصب وحاول أن يكون له تياراً سياسياً خاصاً به..))<sup>(76)</sup>.

#### المبحث الرابع

دوره في مجلس النواب واعتزاله النشاط السياسي والإداري حتى وفاته سنة

1965

#### أولاً: دوره في مجلس النواب 1926-1950

كانت بداية عبد العزيز القصاب الأولى، مع الحياة النيابية، عندما تم انتخابه نائباً عن الديوانية في آب 1926<sup>(77)</sup>، وفي بداية سنة 1928 انتخب القصاب نائباً في مجلس النواب عن لواء بغداد<sup>(78)</sup>، لكن هذا المجلس سرعان ما حلّه عبد المحسن السعدون، بعد أن فشلت الوزارة في إيجاد معالجه للمعاهدة العراقية - البريطانية لسنة 1927، والاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتان بالمعاهدة، فضلاً عن ذلك قضية هامة أخرى تمثلت بقضية الدفاع الوطني (التجنيد الإجباري)<sup>(79)</sup>، يزداد على ذلك رؤية السعدون بعدم وجود موازنة، بين السلطة التنفيذية (الوزارة) والسلطة التشريعية ممثلة بمجلس النواب<sup>(80)</sup>.

على كل حال، افتتح مجلس النواب في 19 أيار 1928، وانتخب عبد العزيز القصاب، الذي كان يشغل منصب وزارة الداخلية رئيساً للمجلس، وتولى السعدون مهام وزارة الداخلية وكالة<sup>(81)</sup>.

من القضايا المهمة التي ناقشها مجلس النواب، خلال هذه المدة، هي مسألة مكافحة الجراد، وتمكين وزارة المعارف للقيام بمشاريع علمية أوسع نطاقاً، مما كانت عليه، ومناقشة ميزانية السنة 1928، وموضوع امتياز التنوير لمدينة بغداد، وعدد من

اللوائح القانونية، كما اهتم المجلس بقضية الدفاع الوطني<sup>(82)</sup>، وسعى إلى ((بذل الجهود للبت فيها بالصورة التي تكفل حماية الوطن وسلامته..))<sup>(83)</sup>.

وفي الأول من تشرين الثاني من السنة نفسها، جدد المجلس النيابي، انتخاب عبد العزيز القصاب رئيساً للمجلس، وكان هذا المجلس قد أشار إلى ضرورة تحسين الحالة الزراعية، والاهتمام بالتجارة الخارجية، والموافقة على إنشاء ناظمي الديوانية والدغارة، وفتح وتعبيد طرق جديدة لاسيما في الألوية الشمالية من البلاد، والتسريع من ربط الخطوط البرقية بين العراق وتركيا، كما أكد المجلس على أهمية رقي مستوى العلم والثقافة في البلاد، وبشكل ملحوظ، بما يعود بالفائدة للجميع<sup>(84)</sup>.

أما المشاريع المهمة التي طرحت في مجلس النواب أوائل سنة 1929، فهي عديدة، كمشروع خزان الحبانية، وخزان عقرقوف، وإصلاح خطوط الهاتف وتخفيض أجورها، وحل مشكلة السكن، والاهتمام بالثقافة، والعمل على إصدار عملة وطنية ومشروع البنك الأهلي، وتطوير المنتجات الوطنية المهمة، كالقطن والتمر والتبغ، وحظيت هذه الطروحات بموافقة القصاب بصفته رئيساً للمجلس، كما لقيت كل الترحيب والثناء والمؤازرة من أعضاء مجلس النواب<sup>(85)</sup>.

وفي آب 1935، انتخب القصاب نائبا عن لواء بغداد، واستمر بنيابته إلى تشرين الأول 1936، وشاعت في تلك الحقبة سياسة العنف، وكثرة القتل في الشوارع، وخرق القوانين من قبل وزارة ياسين الهاشمي الثانية، التي تألفت في 17 آذار 1935، فاعترض القصاب مع مجموعة من عناصر الحركة الوطنية والساسة العراقيين<sup>(86)</sup>، فقدموا عريضة إلى الملك غازي في 14 أيار 1936<sup>(87)</sup>، أوضحوا فيها للملك بأن البلاد لم تهناً خلال هذه الحقبة بالاستقرار، والهدوء، ولم تشاهد سوى الاضطرابات المتتالية والثورات والتمردات المتكررة<sup>(88)</sup>، وطالبوا بإحلال السكون والطمأنينة في البلاد، والابتعاد عن وسائل الشدة والعنف، وإجراء تحقيق محايد لمعرفة الأسباب والعوامل، التي أثارته الفتن والاضطرابات<sup>(89)</sup>.



في 21 تشرين الأول 1946 صدرت إرادة ملكية بحل المجلس النيابي السابق وإجراء انتخابات جديدة، فاز فيها القصاب وأعيد انتخابه مرة أخرى لرئاسة مجلس النواب، الذي اجتمع في 17 آذار 1947، وخلال الدورة الجديدة ألفت جبهة نيابية للمعارضة، أطلق عليها اسم الجبهة الدستورية البرلمانية، والتي عدت أول كتلة برلمانية معارضة تؤلف بصورة رسمية<sup>(90)</sup>، كان هدفها قيام أعضائها بمهامهم على أفضل الوجوه، وكان مجال نشاطهم، المهام والفعاليات والمناهج واللوائح والمقترحات كافة التي هي من عمل أبحاث مجلس الأمة<sup>(91)</sup>.

كان لمجلس النواب مواقف وطنية مشرفة في السنتين 1947 و1948، إذ طالب المجلس، من الحكومة مناقشة موضوع (أزمة الخبز) في سنة 1947، والتي ارتفعت فيها الأسعار، وانعدام الشروط الصحية ورداءة نوعية الخبز، وحمل المجلس مسؤولية الوزارة وتقصيرها في هذا الموضوع الحيوي والمهم والمتصل بقوت المواطنين اليومي، لكن تدخل رئيس الوزراء صالح جبر وضغطه على النواب خفف من حدة التوتر بين الحكومة ومجلس النواب<sup>(92)</sup>.

وخلال عقد معاهدة الصداقة وحسن الجوار، بين العراق وتركيا سنة 1947، وجد أعضاء مجلس النواب ومنهم رئيسه القصاب، إنها تلحق ضرراً بالعراق، وغنيمة لتركيا، إذ اعترفت المعاهدة بعائدية لواء الاسكندرونة السوري إلى الأتراك، وإنشاء السدود في الأراضي التركية دون العراقية، فضلاً عن ترتيب الأمور الكمركية بطريقة تضر بمصالح العراق الوطنية<sup>(93)</sup>.

ومما يشار إليه بالثناء والإخلاص لمصالح البلاد العليا، موقف القصاب والعديد من أعضاء مجلس النواب بالضد من معاهدة (بورتسموث) بين العراق وبريطانيا في كانون الثاني 1948، وطالب مع زملائه من الحكومة، إلغائها واستقال نحو (18) عضواً، احتجاجاً على سياسة حكومة صالح جبر، وإجراءاتها المتشددة، ضد أبناء الشعب العراقي الراض للمعاهدة، وعلى اثر ذلك قدم القصاب استقالته من رئاسة وعضوية مجلس النواب، كما رفض القصاب مع بقية أعضاء المجلس قرار

التقسيم لفلسطين وموقف الحكومة السلبى، وطالب من الحكومة وضع خطتها لإنقاذ فلسطين، وحمل هيئة الأمم المتحدة لإبطال قرار التقسيم الجائر<sup>(94)</sup>.

ولما ضيقت الحكومة، والنواب الموالين لها، على أعمال الدورة اللاحقة لمجلس النواب (الدورة الانتخابية الثانية عشرة 1948/6/21-1952/6/30)<sup>(95)</sup>، وفي تاريخ 6 آذار 1950 استقال عبد العزيز القصاب وعدد من النواب المعارضين، وبذلك اعتزل القصاب العمل السياسى والإدارى.<sup>(96)</sup>

### ثانياً: اعتزاله العمل السياسى والإدارى وحتى وفاته 1965

تعرض القصاب بعدها إلى المرض وسافر إلى لندن سنة 1953 للعلاج في مستشفى الدكتور (رجز) وأثناء رقوده في المستشفى قرر كتابة مذكراته تحت عنوان (من ذكرياتي) طبعت في بيروت سنة 1962<sup>(97)</sup>، وبقي القصاب يتربص ويتابع التطورات والأحداث الوطنية عن بعد بعيداً عن المسؤولية الفعلية إلى أن وافاه الأجل في 12 حزيران 1965.

وهكذا كانت شخصية القصاب، من الشخصيات اللامعة وذات الكفاءة العالية في تاريخ العراق في العهد الملكى، بعد أن تميزت بالعمل في مختلف مفاصل الإدارة والسياسة، وعلى أرفع المستويات، ونالت رضا واستحسان من كانوا في الحكومة ومجلس النواب، أو ممن عملوا في المعارضة العراقية وقتذاك، فكان القصاب قد امتلك مقومات الإدارة الناجحة والحس الوطنى العميق، فضلاً عن النزاهة والإخلاص لمهنته وبلده لذلك ثبت الباحثان الحقيقة التاريخية هذه في صفحات بحثهما هذا .

### الخاتمة

تكونت شخصية عبد العزيز القصاب، وترعرعت في عائلة ذات اتجاهات علمية ودينية محافظة، لذلك كانت تربيته ونشأته سليمة، مما اكسبه اهتماماً نحو الثقافة والعلم لذلك تابع إكمال دراسته الأولية في بغداد واستانبول، بعد أن مكنته الحالة المادية الجيدة لعائلته من إكمال الدراسة في المدارس التركية الحديثة سنة 1905.

بدأ القصاب عمله الوظيفي منذ وقت مبكر، وقد شغل منصب قائممقام لعدة مرات وفي مناطق متباعدة، وكان لمثابرتة وتفانيه لخدمة وطنه جعلته محط إعجاب واحترام من هم أعلى منه منصباً، ومن هم دونه في المنصب والوظيفة، فضلاً عن كسبه ثقة الرأي العام العراقي .

عندما وقعت البصرة بيد الاحتلال البريطاني في سنة 1914، اتخذ القصاب موقفاً وطنياً مشرفاً يسجل له، فقد أدى دوراً مهماً في تجميع المجاهدين والمقاتلين، وتشجيعهم للتصدي لقوات الاحتلال البريطاني، مما جعله بوضع يستحق كل تقدير وإعجاب لاسيما من الحركة الوطنية آنذاك .

خلال المدة 1921- 1925 ازدادت مكانة القصاب السياسية، فشغل منصب المتصرف لخمس مرات وفي ألوية عدة، مما أكسبه المزيد من الخبرات الإدارية والوظيفية لاسيما بعد كثرة نجاحاته في تلك المناصب، وقلة هفواته فيها، ومما يشار له خلال المدة المذكورة هو دوره في الوقوف مع الحركة الوطنية، وتهيئة الجماهير لدعم مطالبها الوطنية في مشكلة الموصل، التي هددت تركيا باقتطاعها وضمها إلى الدولة التركية المعاصرة .

تقلد القصاب مناصب وزارية عدة، تمثلت بوزارة الداخلية خلال السنوات 1926 و 1928 و 1929 و 1935 فضلاً عن وزارتي الري والزراعة والعدلية في السنة 1929، يزداد على ذلك دوره الفاعل في مجلس النواب عضواً لسنوات عدة أو رئيساً للمجلس للسنوات 1928 و 1947، فعمل على دراسة ومناقشة واتخاذ القرارات المناسبة لمختلف المشكلات التي كانت تعاني منها الدولة العراقية، في الجوانب السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وكان الكثير من المشكلات قد تم حلها بموضوعية، وبما يضمن مصالح البلاد العليا، فعولجت في عهد تولية المسؤولية في السلطتين التنفيذية والتشريعية الكثير من المسائل المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية، كان أبرزها تحديث الزراعة، وتنظيم التفتيش الإداري، وتطوير الحسابات العمومية للدولة، وتحسين العلاقات مع بعض دول الجوار، وحل المشكلات معها بالوسائل السلمية وإنعاش الملاحة والتجارة الخارجية للعراق، فضلاً عن توطيد

الأمن والنظام في البلاد، وتنظيم عمل وزارة الداخلية، يزداد على توسيع الإدارات المحلية وتنظيم عملها وتحديد مسؤوليات كل منها وبما يصب في خدمة الوطن والمواطن ..

وهكذا كان عبد العزيز القصاب منتمياً إلى النخبة الوطنية المتنورة التي عملت بجد ونزاهة في مسيرتها العملية، وبفضل قدراته الذاتية والوظيفية، تمكن من العمل بقوة نحو الأمام، فكان بحق رجلاً طموحاً وسياسياً وإدارياً ناجحاً.

### هوامش البحث

1. عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي، دار عويدان للنشر، (بيروت، 1962)، ص 8 .
2. تعود تسمية آل القصاب إلى أن الجد الأعلى للأسرة الشيخ درع الجشعمي قد تسمى بذلك حينما كان يقيم حفلات ومآدب بمناسبة ختان أولاده، فينحر الكثير من الغنم والإبل لإقامة الولائم في تلك المناسبات التي كان يدعو إليها أهل القرية الذين أطلقوا عليه فيما بعد اسم (القصاب). ما لبث هذا الاسم أن طغى على أسرة الشيخ الجشعمي. انظر: حميد المطبوعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، دار الشؤون الثقافية العامة، ج3، (بغداد، 1988)، ص 154.
3. ذكر عباس العزاوي أن عشيرة الجشعمي (القشعمي) تتصل بنسبها بقبيلة بني لام الطائية القحطانية، وللمزيد انظر: عباس العزاوي، عشائر العراق، مكتبة الحضارات، ج3، (بيروت، د.ت)، ص ص 136-137.
4. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ص 8 - 9 .
5. المصدر نفسه، ص ص 9 - 10 .
6. مقابلة شخصية أجراها الباحثان مع السيدة لميس الدفتري بتاريخ 22 تشرين الثاني 2001.
7. مقابلة شخصية أجراها الباحثان مع السيد سالم الالوسي، المدير السابق للمركز الوطني لحفظ الوثائق (بغداد)، وهو من المعاصرين لموضوع البحث وصديق للعائلة، وذلك بتاريخ 22 تشرين الثاني 2001.

8. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص14.
9. كانت هذه المدارس تعدّ من أرقى مراتب المدارس الثانوية في الدولة العثمانية وأنشأت أول مدرسة سلطانية في استانبول في أيلول 1868م وبمساعدة من احد خبراء التعليم الفرنسيين وكانت لغة التدريس فيها هي اللغة الفرنسية وشابهت مناهجها إلى حد بعيد مناهج المدارس الفرنسية، وبعد صدور قانون التعليم العام في الدولة العثمانية سنة 1869م ومن ثم النظام الخاص بهذه المدارس، تم تعديل مدة الدراسة فيها وجعلها سبع سنوات بدلاً من ست سنوات، وفي سنة 1914 بلغ عدد هذه المدارس ستاً وعشرين مدرسة كانت من بينها مدرستا بغداد وكركوك، وكانت اللغة التركية لغة الدراسة فيها، ومناهج الدراسة متشابهة في جميع المدارس السلطانية في استانبول وبقية الولايات التابعة للدولة العثمانية. وللمزيد عن الموضوع، انظر: جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1869-1918، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 2001)، صص 355-356.
10. حميد المطيعي، المصدر السابق، ص154.
11. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، صص 48-85.
12. المصدر نفسه، صص 86-99.
13. عين جاويد باشا لمنصب ولاية بغداد في 18 كانون الثاني 1914 وعزل أواخر السنة نفسها من الولاية وقيادة الجيش، وعهد بالولاية إلى معاونه رشيد بك إلى حين وصول سليمان نظيف بك والياً على بغداد. باقر أمين الورد، حوادث بغداد في 12 قرن، مكتبة النهضة، ط1، (بغداد، 1989)، صص 265-266.
14. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، صص 111-112.
15. للمزيد عن الأوضاع الصحية في العراق أواخر العهد العثماني وبدايات العهد الملكي، انظر: متعب خلف الجابري، تاريخ التطور الصحي في العراق 1914-1932، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب/جامعة البصرة، 1989؛ موسى ديرها كوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، دار الحرية للطباعة، ط2، (بغداد، 1981)، صص 27 وما بعدها.

16. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص. 112.
17. المصدر نفسه، ص ص، 113-149.
18. مقابلة شخصية مع السيد سالم الالوسي بتاريخ 22 تشرين الثاني 2001.
19. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ص، 150-164.
20. الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، دليل المملكة العراقية الرسمي لسنة 1936، محل دنكور للطبع والنشر، (بغداد، 1936)، ص 905.
21. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ص، 209-250.
22. حميد المطبعي، المصدر السابق، ص 154.
23. للمزيد عن دوره في انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي للموصل، انظر: محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية سياسية، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1974)، ص ص، 465-470.
24. عانت الدولة العراقية بداية تأسيسها من مشكلة الموصل التي أثرت من الجمهورية التركية المعاصرة التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك سنة 1923، بدعوى أن الموصل كانت من ضمن ممتلكات الدولة العثمانية التي ورثتها الجمهورية التركية، فضلاً عن أسباب جغرافية وتاريخية..، واحتكم الطرفان العراقي والتركي إلى عصبة الأمم، وقدم كل طرف ما يملكه من أدلة مختلفة تثبت أحقيته بالمدينة، وكانت نتائج المشكلة في نهاية الأمر لصالح العراق. وللزيد عن جذور المشكلة والجهود التي بذلت لحلها من جميع الأطراف العراقية والتركية والبريطانية وموقف الرأي العام العراقي منها، انظر: فاضل حسين، مشكلة الموصل، مطبعة أسعد، (بغداد، 1967)، ص 11 وما بعدها.
25. مقابلة مع السيد سالم الالوسي بتاريخ 22 تشرين الثاني 2001.
26. إن اللجنة الخاصة المرسله لتقصي الحقائق عن مدينة الموصل عندما زارت المدينة فأنها في الحقيقة زارت مدينة أو منطقة نفوذ عراقية- بريطانية، وقد أدت السلطات البريطانية دوراً هاماً في مؤازرة السلطات العراقية التي لعب فيها القصاب دوراً إيجابياً لصالح كسب القضية لحكومته المركزية، كما لعب الملك

فيصل الأول دوراً مؤثراً في المحافظة على عروبة وعراقية الموصل . انظر: لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، 1988)، ص 189.

27. وهذه حقيقة لمسها الباحثان بواقعية في العراق لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي الأخير سنة 2003م، بل أكدها الرأي العام العراقي، والكثير ممن شغلوا مناصب مهمة في الحكومات العراقية التي تعاقبت على حكم البلاد، بعد هذا التاريخ، فقد أشاروا إلى هذه الحقيقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

28. الروبية: نقد هندي شاع استخدامه بالعراق، تحمل صورة الملكة فكتوريا، وهي من النقود الفضية الأجنبية التي استخدمت في العراق إبان الحكم العثماني ومطلع الحكم الملكي في العراق، وحتى سنة 1931 عندما أصدر الدينار العراقي وتوابعه، وهي تعادل (75) أو (95) فلس عراقي . انظر: زين احمد النقشبندى، معجم النقود المعدنية العثمانية المتداولة في الولايات العربية، (بغداد، 1999)، ص 94 وما بعدها ؛ ناهض عبد الرزاق القيسي، النقود في العراق، بيت الحكمة، (بغداد، 2002)، ص ص 455-456.

29. الحكومة العراقية، قرارات مجلس الوزراء، القرارات الصادرة في تموز وآب وأيلول 1925، مطبعة الحكومة، (بغداد، 1926)، ص 89 ؛ لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص 247.

30. د.ك.و، سجلات البلاط الملكي، ملف رقم (ج)، تسلسل (241)، تاريخها 19 حزيران 1926، وثيقة رقم (60).

31. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، دار الكتب، ج 3، ط 5، (بيروت، 1982)، ص 41.

32. د.ك.و، سجلات البلاط الملكي، ملف رقم (ج/1)، تسلسل (194)، تاريخها 14 كانون الثاني 1928، وثيقة (52).

33. الحكومة العراقية، قرارات مجلس الوزراء، القرارات الصادرة في حزيران وتموز وآب وأيلول وتشرين الأول وتشرين الثاني 1926 و1928، مطبعة الحكومة، (بغداد، 1928)، ص ص 18-93.
34. المصدر نفسه، القرارات الصادرة في تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول 1926، ص 15.
35. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، مركز الأبجدية، ج 2، ط 4، (بيروت، 1982)، ص 148؛ جريدة العراق، العدد (2351)، في 16 كانون الثاني 1928.
36. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، مصدر سابق، ص 51.
37. بعد انتهاء خدمات المندوب السامي البريطاني برسي كوكس في نيسان 1923، حل محله مساعده هنري دوبس، واستمر دوبس بشغل منصب المعتمد السامي البريطاني حتى 3 شباط 1929، وللمزيد عن سيرته ودوره في السياسة العراقية، انظر: أنعام مهدي علي السلطان، أثر السير هنري دوبس في السياسة العراقية 1923-1929، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب/جامعة بغداد، 1997، ص ص 55-261.
38. جريدة العالم العربي، العدد (1409)، في 14 تشرين الأول 1928، ص 2-3.
39. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، مصدر سابق، ص 148.
40. د.ك.و، سجلات البلاط الملكي، ملف رقم (ج/4)، تسلسل (244)، تاريخها 19 آيار 1928، وثيقة (77).
41. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مصدر سابق، ص ص 59-63.
42. حميد المطيعي، المصدر السابق، ص 154.
43. الحكومة العراقية، قرارات مجلس الوزراء، القرارات الصادرة في تموز وآب وأيلول 1929، مطبعة الحكومة، (بغداد، 1931)، ص ص 66-67.
44. المصدر نفسه، ص 68.



45. د.ك.و، سجلات البلاط الملكي، ملف رقم (ج/10/2)، تسلسل (377)، تاريخها 21 تموز 1929، وثيقة (50).

46. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب لسنة 1929، مطبعة الحكومة، (بغداد، 1929)، ص ص، 519-521.

47. هو إبراهيم ناجي بن يوسف السويدي، ولد ببغداد سنة 1882م، ودرس في مدارسها الإعدادية، ثم درس في كلية الحقوق في استانبول، تقلد الكثير من الوظائف في أواخر العهد العثماني، عاد إلى بغداد سنة 1921 فعين وزيرا للعدلية في الوزارة النقيببة الثانية (10 أيلول 1921) ثم تقلد منصب وزارة الداخلية في الوزارة السعدونية الأولى (18 تشرين الثاني 1922) ثم وزارة العدلية سنة 1923، واستمر بتقلد المناصب الوزارية وزيرا ورئيسا للوزراء حتى حركة أيار 1941 فقد تقلد وزارة المالية في حكومة الدفاع الوطني، توفي في المعتقل في روديسيا في 17 آب 1942، عرف السويدي بأناقته في ملبسه وتفكيره وكلامه، كانت له اليد الطولى في وضع الدستور العراقي والقوانين الأخرى حتى لقب ب((فقيه الدستور))، كان يوصف بالسياسي المحنك، وقد وصفته المس جرتروود بيل في رسالة لها سنة 1922 ((مراوغ كالسمكة، لكنه ذكي)). وللمزيد عن نشاطه السياسي في العراق، انظر: سعيد شخير سوادي، ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية 1921-1942، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد، جامعة بغداد، 1990، ص 15 وما بعدها؛ مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، (لندن، د.ت)، ص ص، 114-115.

48. الحكومة العراقية، قرارات مجلس الوزراء، القرارات الصادرة في تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول 1929، مطبعة الحكومة، (بغداد، 1932)، ص ص، 90-100.

49. للمزيد عن الهيكلية الإدارية والوظيفية لمؤسسات ودوائر وزارة الداخلية، ومهامها وواجباتها الإدارية والوظيفية خلال السنة 1929 وما بعدها، انظر: قحطان حميد كاظم العنبيكي، وزارة الداخلية- الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات

العمل التخصصي 1925-1939 دراسة إحصائية تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ديالى، 2003، ص 90 وما بعدها ؛ قحطان حميد كاظم العنكي، وزارة الداخلية العراقية 1939-1958، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، 2007، ص 56 وما بعدها.

50. د.ك.و، سجلات البلاط الملكي، ملف رقم (ج/10/2)، تسلسل (377)، تاريخها تموز 1929، وثيقة (86)، ص. 208.

51. لم تمنع المواقف المتصلبة لابن سعود إزاء مملكة الحجاز وإصراره على إزالتها، من منع الملك فيصل الأول من الاستمرار في سعيه لحل المشكلات بينهما بالطرق السلمية، وفي العشرين من شباط 1930 التقى الملك فيصل بابن سعود على ظهر السفينة ((لوبون))، وتم تحسين الأجواء بين المملكتين العربيتين من دون أن تكون هناك حاجة لإراقة دماء العرب فيما بينهم، على حد تعبير الملك فيصل. انظر: علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق 1883-1933، مكتبة اليقظة العربية، ط1، (بغداد، 1990)، ص ص، 244-245؛ جريدة العالم العربي، العدد (1827)، في 26 شباط 1930.

52. كان من المقرر أن يشترك حكمت سليمان في هذه الوزارة مضافاً إلى الشخصيات السياسية البارزة التي اشتركت فيها، لكن حكمت سليمان كان قد اشترط أن يشغل منصب وزارة الداخلية التي أسندها عبد المحسن السعدون إلى ناجي السويدي، لذلك اختير عبد العزيز القصاب بدلاً من حكمت سليمان في إشغال منصب وزارة الري والزراعة، والذي كان قد خصص لحكمت سليمان. انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية..، مصدر سابق، ص 266. 53. د.ك.و، سجلات البلاط الملكي، ملف رقم (ج/1)، تسلسل (195)، تاريخها 19 أيلول 1929، وثيقة (17)؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث..، مصدر سابق، ص 67.

54. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب لسنة 1929، مصدر سابق، ص ص، 519-521.
55. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية..، مصدر سابق، ص 269.
56. للمزيد عن مؤثرات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العراقي بما فيه الإنفاق الحكومي، وانعكاس ذلك على مجمل الحياة العامة في البلاد ومنها الحياة الوظيفية، انظر: د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم (1410)، تسلسل (311)، تقرير الحالة الاقتصادية العامة، كتاب من وزير المالية إلى رئيس الوزراء ناجي السويدي في 25 تشرين الثاني 1929، وثيقة (24)، ص 3؛ مشتاق طالب حسين الخفاجي، العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2001.
57. د.ك.و.، سجلات البلاط الملكي، ملف رقم (ج/10/2)، تسلسل (377)، تاريخها 20 تشرين الأول 1929، وثيقة (79)، ص ص، 188-189.
58. المصدر نفسه، ص 188.
59. المصدر نفسه، ص 189.
60. المصدر نفسه، وثيقة (80)، ص ص، 190-191.
61. المصدر نفسه، ص 191.
62. المصدر نفسه، ص ص، 191-192.
63. المصدر نفسه، ص 192.
64. لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ص، 352-361؛ عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ص، 279-284.
65. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية..، ج 2، مصدر سابق، ص 286.
66. المصدر نفسه، ص ص، 286-287.
67. جريدة العالم العربي، العدد (1837)، في 11 آذار 1930.
68. عين فرنسيس هنري همفريز معتمداً سامياً في العراق في 7 تشرين الأول 1929 خلفاً للسير جلبرت كلايتون المتوفى يوم 11 أيلول 1929، وبادشر في مهامه

- بعد وصوله إلى بغداد يوم 10 كانون الثاني 1930، انظر: باقر أمين الورد، المصدر السابق، ص ص، 290-291.
69. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، مصدر سابق، ص287.
70. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب لسنة 1929، مصدر سابق، ص ص ، 406 - 407.
71. عين بمنصب مستشار وزارة الداخلية للمدة 1921-1935، وشغل منصب سفير بريطانيا في العراق للمدة 1941-1945، وللمزيد عن سيرته ودوره في السياسة العراقية، انظر: عدي محسن غافل الهاشمي، كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام 1945، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية - ابن رشد، جامعة بغداد، 2000 .
72. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص298.
73. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث..، ج3، مصدر سابق، ص135؛ دليل المملكة العراقية لسنة 1936، المصدر السابق، ص905.
74. للمزيد من التفصيلات عن الموضوع، انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج3، مصدر سابق، ص ص، 161-172.
75. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص313.
76. حميد المطيعي، المصدر السابق، ص154.
77. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص279.
78. وكان من النواب البارزين الذين انتخبوا معه : ياسين الهاشمي، نوري السعيد، ناجي السويدي، حمدي الباجه جي، محمد رضا الشيببي، محمد جعفر أبو التمن، ساسون حسقييل. انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج3، مصدر سابق، ص174.
79. قرر مجلس الوزراء في 24 آذار 1927 قبول لائحة ((قانون الدفاع الوطني))، التي أعدتها وزارة الدفاع تمهيدا لعرضها على مجلس النواب لإقرارها، لكن سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة بشأن تنفيذ الخدمة الإجبارية لم

تلق تأييد بعض العناصر التي انكوت بهذه الخدمة في العهد العثماني، وقاست الأمرين من أهوالها، فأخذت تعارضه بطرق مختلفة، حتى وصل الأمر إلى العصيان المسلح لاسيما في مناطق الفرات الأوسط والجنوب والشمال، مما كلف الدولة العراقية الكثير من الجهود والإنفاق لتدارك هذا الأمر، والواقع إن البريطانيين كانوا أيضاً يعارضون مثل هكذا قانون متذرعين بعدم قبول العراقيين بالتجنيد الإجباري، لكن حقيقة الأمر هي أن بريطانيا لم تكن ترغب في بناء جيش عراقي قوي وكبير، خشية تهديد مصالحها في العراق والمنطقة. وللمزيد عن الموضوع، انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، مصدر سابق، ص 100-109.

80. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب لسنة 1927-1928، ص126.

81. الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، مديرية التطوير القتالي، تاريخ القوات المسلحة العراقية، ج2، ط1، (بغداد، 1986)، ص98.

82. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928، ص ص 2-3.

83. عقد مجلس النواب خلال المدة من يوم 9 أيار إلى يوم 28 أيلول 1928 نحو (51) جلسة، ناقش فيها مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية..، انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج3، مصدر سابق، ص189.

84. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي، تشرين الثاني 1928، ص ص 190-240.

85. المصدر نفسه، محاضر جلسات مجلس النواب لسنة 1929، ص ص 519-521؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مصدر سابق، ص63.

86. كان أبرز الساسة الذين قدموا العريضة هم: حمدي الباجه جي، جمال بابان، ناجي السويدي، رشيد الخوجة، مولود مخلص..، فضلاً عن عدد كبير من أعضاء مجلس النواب. انظر: محمود شبيب، بكر صدقي وانقلابه العاصف، المكتبة العلمية، (بغداد، 1992)، ص ص، 92-93.

87. المصدر نفسه، ص 93.

88. بدأ رجال السياسة في العراق بالاعتماد على العشائر العربية لاسيما في منتصف عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، وكل حسب علاقاته واتجاهاته، وبما يحقق أهدافهم ومصالحهم الذاتية على حساب مصلحة البلاد العليا، حتى أصبحت ظاهرة تحكم العشائر بسقوط الوزارة أو بقائها، أمراً مألوفاً في العراق الملكي، خلال تلك الحقبة من تاريخ العراق المعاصر.

89. المصدر نفسه، ص ص، 93-94.

90. نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ في العهد الملكي والجمهوري 1947-1963، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، 1990)، ص ص، 10-11.

91. أما خطة الجبهة الدستورية البرلمانية فهي مراعاة القضايا والشؤون والمصالح العامة، وسياساتها، التعاون التام، بين أعضائها، على أساس مراعاة الاختصاص، وتوزيع الأعمال، ومن أبرز مؤسسي هذه الجبهة هم: محمد رضا الشبيبي، نصرت الفارسي، جعفر حمندي، نجيب الصائغ، وعبد الرزاق الشبخلي. انظر: المصدر نفسه، ص 11.

92. المصدر نفسه، ص 14.

93. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب لسنة 1947، الجلسة (24) بتاريخ 7 حزيران، 1947، ص 428؛ نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ص، 18-37.

94. نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ص، 20-29.

95. للمزيد عن دور مجلس النواب في سياسة البلاد الداخلية والخارجية خلال المدة 1948-1953، انظر: عبد المجيد كامل التكريتي، مجلس الأمة العراقي (البرلمان) النواب والاعيان 1945-1953، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 2001)، ص 119 وما بعدها.

96. عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص 322.

97. المصدر نفسه، ص 322-323.

### قائمة المصادر والمراجع

#### أولاً: الوثائق العراقية غير المنشورة (ملفات البلاط الملكي)

رقم الملفة	تسلسل الملفة	عنوان الملفة	تاريخها
ج	241	بلا	1926
ج/1	194	بلا	1928
ج/4	244	بلا	1928
ج/10/2	377	بلا	1929
ج/1	195	بلا	1929
1410	311	تقرير الحالة الاقتصادية لسنة 1929	1929

#### ثانياً: الوثائق العراقية المنشورة

##### 1. قرارات مجلس الوزراء

أ. الحكومة العراقية، قرارات مجلس الوزراء، القرارات الصادرة في تموز وآب وأيلول 1925، مطبعة الحكومة، (بغداد، 1926).

ب. الحكومة العراقية، قرارات مجلس الوزراء، القرارات الصادرة في حزيران وتموز وآب وأيلول وتشيرين الأول وتشيرين الثاني 1926 و1928، مطبعة الحكومة، (بغداد، 1928).

ج. الحكومة العراقية، قرارات مجلس الوزراء، القرارات الصادرة في تموز وآب وأيلول 1929، مطبعة الحكومة، (بغداد، 1931).

د. الحكومة العراقية، قرارات مجلس الوزراء، القرارات الصادرة في تشيرين الأول وتشيرين الثاني وكانون الأول 1929، مطبعة الحكومة، (بغداد، 1932).

##### 2. محاضر جلسات مجلس النواب

أ. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب لسنة 1927-1928، مطبعة الحكومة، (بغداد، 1928).

ب. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928، مطبعة الحكومة، (بغداد، 1928).

ج. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي، تشرين الثاني 1928، مطبعة الحكومة، (بغداد، 1928).

د. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب لسنة 1929، مطبعة الحكومة، (بغداد، 1929).

هـ. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب لسنة 1947، الجلسة (24) بتاريخ 7 حزيران، 1947.

### ثالثاً: المطبوعات الحكومية

1. الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، دليل المملكة العراقية الرسمي لسنة 1936، محل دنكور للطبع والنشر، (بغداد، 1936).

2. الجمهورية العراقية، وزارة الدفاع، مديرية التطوير القتالي، تاريخ القوات المسلحة العراقية، ج2، ط1، (بغداد، 1986).

### رابعاً: الرسائل والأطاريح الجامعية

1. أنعام مهدي علي السلمان، أثر السير هنري دوبس في السياسة العراقية 1923-1929، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب/جامعة بغداد، 1997.

2. مشتاق طالب حسين الخفاجي، العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2001.

3. متعب خلف الجابري، تاريخ التطور الصحي في العراق 1914-1932، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب/جامعة البصرة، 1989.

4. سعيد شخير سوادي، ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية 1921-1942، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد، جامعة بغداد، (1990).

5. عدي محسن غافل الهاشمي، كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام 1945، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية - ابن رشد، جامعة بغداد، 2000.

6. قحطان حميد كاظم العنكي، وزارة الداخلية- الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي 1925-1939 دراسة إحصائية تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ديالى، 2003.

7.

\_\_\_\_\_، وزارة الداخلية العراقية 1939-1958، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، 2007.

### خامساً: الكتب العربية المطبوعة

1. باقر أمين الورد، حوادث بغداد في 12 قرن، مكتبة النهضة، ط1، (بغداد، 1989).

2. جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1869-1918، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 2001).



3. زين احمد النقشبندى، معجم النقود المعدنية العثمانية المتداولة في الولايات العربية، (بغداد، 1999).
  4. حميد المطبوعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، دار الشؤون الثقافية العامة، ج3، (بغداد، 1988).
  5. لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، 1988).
  6. موسيس ديرها كوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، دار الحرية للطباعة، ط2، (بغداد، 1981).
  7. محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية سياسية، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1974).
  8. محمود شبيب، بكر صدقي وانقلابه العاصف، المكتبة العلمية، (بغداد، 1992).
  9. مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، (لندن، د.ت.).
  10. ناهض عبد الرزاق القيسي، النقود في العراق، بيت الحكمة، (بغداد، 2002).
  11. نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري 1947-1963، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، 1990).
  12. عباس العزاوي، عشائر العراق، مكتبة الحضارات، ج3، (بيروت، د.ت.).
  13. عبد المجيد كامل التكريتي، مجلس الأمة العراقي (البرلمان) النواب والاعيان 1945-1953، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 2001).
  14. عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي، دار عويدان للنشر، (بيروت، 1962).
  15. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، دار الكتب، ج2، ج3، ط5، (بيروت، 1982).
  16. \_\_\_\_\_، تاريخ الوزارات العراقية، مركز الأبجدية، ج2، ج3، ط4، (بيروت، 1982)، ص148.
  17. علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق 1883-1933، مكتبة اليقظة العربية، ط1، (بغداد، 1990).
  18. فاضل حسين، مشكلة الموصل، مطبعة أسعد، (بغداد، 1967).
- سادساً: الصحف العراقية**
1. جريدة العراق، العدد (2351)، في 16 كانون الثاني 1928 . .
  2. جريدة العالم العربي، العدد (1409)، في 14 تشرين الاول 1928 .
  3. جريدة العالم العربي، العدد (1827)، في 26 شباط 1930 .
  4. جريدة العالم العربي، العدد (1837)، في 11 آذار 1930 .
- سابعاً: المقابلات الشخصية**
1. مقابلة شخصية مع السيدة لميس محمود صبحي الدفتري بتاريخ 22 تشرين الثاني 2001.
  2. مقابلة شخصية مع السيد سالم الالوسي، المدير السابق للمركز الوطني لحفظ الوثائق (بغداد)، بتاريخ 22 تشرين الثاني 2001.

